AL-BASIRAH
Journal Homepage: https://ejournal.um.edu.my/index.php/ALBASIRAH

خصائص أسلوب الجرجاني في إثبات الإعجاز البلاغي للقرآن للكريم من خلال نظرية النظم

مريم عبد العزيز موسى مرعي[1]
أ.د. ثابت الحاج[٢]
د. منيرة عبد الرزاق[3]

الملخص

يناقش هذا البحث الموسوم بـ (خصائص أسلوب الجرجاني في إثبات الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم من خلال كتاب دلائل الإعجاز) المنهج الذي اتبعه الجرجاني لإثبات فكرة النظم وإخراجها واضحة المعالم بمنهجية علمية متفوقة، تدرج من خلالها بطرح القواعد العامة في النظرية، و تأصيلها وتثبيتها، ثم طرح القضايا الجزئية فيها، مستندا في ذلك كله إلى الأدلة والشواهد من القرآن الكريم ذاته ومستعينا بكلام العرب وأشعارهم. فقد كرّس الجرجاني كل ما لديه من الملكة النقدية والقريحة اللغوية، والمعرفة العميقة بالنحو ومعانيه ووظفها جميعا لخدمة فكرته الكبرى ألا وهي "أن الإعجاز قائم بالنظم ليس إلا"، وقد سلكت الباحثة خلاله المنهجين الاستقرائي المتمثل باستقراء النصوص والقواعد العامّة، والتحليلي المتمثل في دراستها وتحليلها واستنتاج خصائصها ومزاياها.

ABSTRACT

This study, entitled: The Characteristics of al-Jurjani's Method in Proving the Rhetorical Miracles of the Holy Qur'an Through the Book of "The Evidence of Miracles". To evince the idea of Systems Theory and introduce it precisely, al-Jurjani included the general rules of his theory in gradual manner. He firstly established its major rules and guidelines, then he proposed its partial and minor issues. As he introduced his theory, he intensively relied on the evidence from the Holy Qur'an and Arabic Poems. al-Jurjani devoted his critical thinking, deep linguistic knowledge, as well as his acquaintance with Arabic Grammar and its meanings to serve his boundless idea, that is "the miracle stands with Systems theory alone".

[1] طالبة ماجستير في قسم القرآن والحديث–جامعة ملايا mariammaree886@gmail.com
[٢] أستاذ مشارك في قسم القرآن والحديث –جامعة ملايا thabet2012@um.edu.my
[٣] أستاذة مشاركة في قسم القرآن والحديث–جامعة ملايا munirahar@um.edu.my

In order to achieve the aim of this study, the researcher followed an inductive method of Arabic text and its main rules. Moreover, analytical approach was used to figure out the characteristics and advantages of al-Jurjani Theory.

أراد الجرجاني أن يثبت أن إعجاز القرآن يكمن في نظمه ليس إلا، ووظف في سبيل ذلك كافة إمكاناته اللغوية والنحوية والبلاغية، فبسط القول في أسرار البلاغة التي انطوى عليها النص القرآني، والتي كانت قبله مما لا تقوى عليه العبارة، وقد سلك في سبيل ذلك منهجا علميا تستخلصه الباحثة بما يلي:

أولا: التحليل العقلي والإقناع

لقد عبر الجرجاني عن جودة النظم بمصطلح (المزية) وهي أعلى مرتبة يمكن أن يصل إليها الكلام المنظوم، فخلص إلى أن الكلام قد يعلو بنظمه فوق قدرة البشر فتثبت له المزية ولا يستطيع أحد مجاراته. وفي طريقه إلى إثبات ذلك طرح فكرة هامة وهي عدم وجود مقياس محدد لجودة اللغة عند السابقين، فالعلم بقواعد اللغة وحده لا يمكن أن يكون سببا لتفاضل الكلام، ومن هنا سعى إلى إيجاد المقاييس التي تؤدي إلى تميز كلام عن آخر وبالتالي يمكن برهنة إعجاز النظم القرآني بطريقة علمية منهجية، لا بالكلام فقط.

ومن أجل ذلك الهدف انتهج منهجا عقليا يقيّم على أساسه كلام العرب والقرآن الكريم لأجل أن يثبت التفوق للأخير وقصور قدرة البشر عن الوصول إلى مستواه، وقد وجدت الباحثة فيما كتب الجرجاني الكثير من الشواهد على ذلك تذكر منها:

إقامة الحجة على أنصار اللفظ

من أهم ما ابتدأ به الجرجاني تأصيله لشأن النظم وردّه على القائلين بغيره هو استنكاره على من يرجعون الفضل والمزية للفظ، فأخذ يفترض أسئلة ويرد عليها حتى ناقش القضية من جوانبها المختلفة فبدأ بإثارة الشبهة الأولى وهي تلاؤم الحروف، ويقصد أن اللفظ الفصيح هو ما تلاءمت حروفه في النطق دون أن تثقل على اللسان، كقول الشاعر:

وقبرُ حربٍ بمكان قفرٍ ** وليس قُربَ قبرِ حربٍ قبرُ.

حيث اتفق مع الجاحظ في أن النصف الثاني من البيت تتبرأ حروفه من بعضها. أو أن تلاؤم الحروف في اللفظ يعني أن تخلو من الكلفة على اللسان، فإن كان كذلك ارتقى إلى رتبة الإعجاز!

فرد عليها بأن الفصاحة لو اقتصرت على تلاؤم الحروف في اللفظ وجعلناه مقياسا لتفاضل الكلام للزم من ذلك نفي أن يكون للبلاغة بمعانيها المختلفة من وضوح الدلالة، وصواب الإشارة وحسن الترتيب والنظام،

والإبداع في الحذف والتأكيد والتقديم والتأخير صلة في الإعجاز، لأن هذه المعاني كلها لا علاقة لها بتلاؤم الحروف. ولو كان القرآن معجزا بسبب سهولة ألفاظه وخفتها للزم أن يكون الكلام السوقي والشعر الرديء فصيحا إذا خفت حروفه!

وافترض الجرجاني أن يتعسف متعسف بجعل تلاؤم الحروف أصل الإعجاز، وحكم على هذا القول بالفساد إذ كيف يمكن أن يكون هناك نظم للألفاظ دون مراعاة المعاني ودون قصد الفائدة ثم يكون ذلك معجزا !؟

وأثار كذلك قضية تفخيم شأن اللفظ عند المعتزلة بقولهم أن الألفاظ هي التي تتزايد وليس المعاني وفي هذا القول ما يوهم بأن المزية للألفاظ.

فرد على ذلك بتقريره أن المعاني لا تتميز إلا بالألفاظ، ولأنه لا يمكن أن ينبئك المرتِّب لها بما صنع عن طريق الفكر إنما عن طريق الألفاظ بالنطق، كنّى عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ ثم حذف "ترتيب" فجعلها الألفاظ، ثم أورد من قولهم ما يؤيد حجته فقولهم: لفظ متمكن أي متمكن في دلالته على معناه وبموافقته للمعنى الذي يليه، ولفظ قلق ناب: أي لا يدل على معناه ولا يتفق مع المعنى الذي يليه.

وطرح الجرجاني شبهة ثالثة وهي أن القرآن معجز لما فيه من ألفاظ غريبة .

ثم فنّدها بإثباته أن الإعجاز سمة تشمل القرآن الكريم في جميع أجزائه ، وتندرج على كل تفاصيله، فلا يمكن أن نعلل إعجازه بسمة تنطبق على جزء منه دون الآخر ، وبالنظر إلى سور القرآن الكريم طويلها وقصيرها، فإننا لانجد من الألفاظ الغريبة إلا كلمات معدودة مثل : قطّنا في قوله تعالى ﴿ **عَجِّلْ لَنَا قِطَّنَا** ﴾ [ص: ١٦]**و** دسر في قوله ﴿**وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ**﴾ [القمر: ١٣] ، وسريّا في قوله : ﴿ **قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا**﴾ [مريم: ٢٤] وبعضها كان غريبا ليس لنفسه وإنما لاستعارة غريبة فيه كقوله تعالى : ﴿**وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ**﴾ [البقرة: ٩٣] ومثْلِ ﴿**فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ**﴾ [الحجر: ٩٤] . وقد فنّد الجرجاني هذا الزعم بأنه لا يمكن أن يُتحدى العرب بشيء يتعذر عليهم معرفته، فهذا بمثابة أن يتحدوا بأن يتكلموا بلسان الترك[٤] وهذا مخالف للمنطق. ثم إنه استنكر أن يُدخل الغريب في باب الفضيلة وقد كان العرب يرون الفضيلة في اجتنابه وعدم استعماله[٥] .

أما الشبهة الرابعة التي أثارها الجرجاني في معرض إبطاله لمزية اللفظ هي قول المعتزلة بأن المزية للحروف واضطرابهم في ذلك ، فبيّن بطلان القول بأن المزية للألفاظ من حيث كونها ألفاظاً، وبيّن أنهم لم يتمكنوا من إثبات هذا الذي يدعون ، بل ويناقضون أنفسهم عندما يقررون بأن الفصاحةَ لا تَظْهرُ في أفرادِ الكلماتِ، وإنما

[٤] دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد أيوب . الطبعة الثامنة، (ص٣٩٧)

[٥] ينظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

تَظْهرُ بالضمّ على طريقةٍ مخصوصةٍ[٦]، فقولهم بالضمّ ، لا يتحقق إلا بوجود رابط يصل الألفاظ بعضها ببعض ، وإلا فكيف يكون لنطق اللفظة بعد اللفظة فضل فأين الفصاحة في قولنا : "ضحك ، خرج ، جلس" ، وقد ضُمّت الكلمات إلى بعضها البعض ؟ فإن كان قد اتضح بطلان هذا فإنه يلزم من بطلانه أن يكون ضم الكلم ليس إلا بتوخي معاني النحو فيما بينها. أما قولهم بطريقة مخصوصة فليس له معنى إن كانت المزية للفظ دون غيره.

ثم تطرق إلى الحديث عن صلة الألفاظ بالاستعارة والمجاز والتمثيل والايجاز، فأثار قضية عقلية أخرى وهي مصير الاستعارة والكناية والمجاز والتمثيل إن أوجبنا المزية للفظ.

فقد أوضح أن القول بالمزية للفظ توجب بما لا يدع مجالا للشك سقوط الاستعارة والكناية والتمثيل والايجاز، وهي أقطاب البلاغة التي اتفق عليها الأولون والآخرون، ولم يتحدث أحدهم في الإعجاز إلا وجعل لها من حظه نصيب، وسرد لها من الأمثلة ما يبين عظم شأنها واستحالة التخلي عنها في أمر الإعجاز، فاستدل على الاستعارة بأمثلة عدة منها قوله تعالى: ﴿ **حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ**﴾ [محمد: ٤] وقوله: ﴿ **فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ**﴾ [البقرة: ١٦]

وعلى الإيجازِ بقولَه تعالى: ﴿**وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ** ﴾ [الأنفال: ٥٨] .إذن فقد أبطل الجرجاني على أنصار اللفظ حججهم بالعقل والمنطق ومن القرآن الكريم نفسه علاوة على ما يؤيده من كلام العرب وشعرهم.

مناقشة الرافضين للشعر والمنصرفين عن علم النحو

عمد الجرجاني إلى مناقشة الداعين لإهمال الشعر، والعازفين عن علم النحو، لأن دلائل الإعجاز كامنة فيهما ولأن عدم العلم بهما يسوق إلى انعدام المعرفة بالسر الذي أودعه الله في كتابه المعجز. فبين أن كل رافض للشعر ذامّ له لا يعدو أن يكون واحدا من ثلاثة:

الأول: من يرفض الشعر لما فيه من سخف وكذب وباطل.

الثاني: من يرفض الشعر لأنه موزون مقفى، فهذا –من وجهة نظره –مما ينبغي تجنبه والزهد فيه.

الثالث: من يرفضه لما لأحوال الشعراء من سوء السيط والسمعة، ولأنه مذموم في التنزيل.

ثم استفاض الجرجاني بعد ذلك في الرد على تلك المزاعم بحجج منطقية قريبة للفهم، خالية من التعقيد، فذكر في رده على الأول: أنه لو أردنا أن نعرض عن الشعر لما فيه من السخف والهزل لوجب أن نعرض عن الحديث مجملا، لأن كلام الناس المحكي أكثر من الكلام المقفى، فلو جمع السخف والهزل من كلام العامة ووزن إلى مثله من شعر الشعراء لزاد وطغى، فليس السخف والهزل يقتصران على الشعر فحسب. ثم إن الشعر محكيّ

[٦] في إشارة إلى ما ذهب إليه القاضي عبد الجبار.

ولا عيب في نقل المحكي، فالله عز وجلّ حكى عن الكفار كفرهم، لذا فالأمر يرجع إلى الغاية التي يروى من أجلها الشعر، والمقصد الذي من أجله يُحكى. وأورد لتأكيد ذلك ما يروى عن اهتما الحسن البصري بالشعر، وكذلك عمر بن الخطاب، واحتج بحديث النبي صلى الله عليه وسلم (إن من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة)، واستنشاده لحسن بن ثابت، واستماعه له، ومعرفته به.

أما في رده على الثاني وهو أن الشعر مرفوض لأنه موزون مقفى، فقد استنكر هذا القول ولم يوافق على أن الوزن يضع من مكانة الشعر، إنما هو كلام حسنه حسن وقبيحه قبيح، وأما ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في كراهته للوزن، فهو لأنه وسيلة للتغني والتلهي به، وهذا ليس مما يدعوا الجرجاني لدراسة الشعر من أجله، إنما من أجل الوقوف على فصيح اللفظ وجزيل المعنى، وحسن النظم، والاستعارة وغيرها، أما الوزن فليس الغاية والمطلب.

أما من رفض الشعر من أجل سوء أحوال الشعراء ، فقد احتج عليه بأن المفسرين استعانوا على تفسير كتاب الله بشعر امرؤ القيس وأشعار عصر الجاهلية ،فإن جاز أن يحمّل القول ذنب القائل وجب التخصيص لا التعميم وهنا يستدل بقوله تعالى ﴿**إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا**﴾ [الشعراء: ٢٢٧] ثم خلص الجرجاني إلى خلاصة غايته من الاحتجاج بالشعر فقال : "وأردْتُه لأَعرف بهِ مكانَ بلاغةٍ، وأجعلَه مِثالاً في براعةٍ، أو أَحْتَجَّ به في تفسير كتابٍ وسُنَّة، وأَنظرَ إلى نَظْمه ونَظْم القُرآن، فأرى موضعَ الإِعجازِ، وأقفَ على الجهة التي منها كان، وأتبيَّنَ الفصْلَ والفُرقان"[٧].

الاحتجاج على الزاهدين للنحو والمحتقرين لشأنه

استخدم الجرجاني لهجة حادة في تقريع العازفين عن النحو، وجعل صنيعهم أقبح من أولئك الذين زهدوا في الشعر، لأنه عدّ ترك علم النحو بمثابة الصدّ عن كتاب الله وعن معرفة معانيه، وجعله " المعيارُ الذي لا يتبيَّن نقصانُ كلامٍ ورجحانُه حتى يعرضَ عليه، والمقياسُ الذي لا يُعرفُ صحيحٌ من سَقيمٍ حتى يرجع إليه"[٨]

وقد سكت الجرجاني عن من يرفضون النحو بسبب كثرة قواعده وتفرع قضاياه ولا طائل منه –كما يدعون –إلا التباهي أمام العامة ، وبين أ، من الضروري أن يلمّ المرء بأصول النحو حتى يتمكن من فهم كلام الله وتفسيره ،والتمييز بين كلام وكلام .وهي أحوال المبتدأ والخبر وأنهما على الرفع من حيث الإعراب، وأقسام الخبر الجملة والمفرد، وأنه لابد في كل جملة وقعت خبرا لمبتدأ أن يكون فيها ما يعود على المبتدأ ، وأن الصفة تتبع الموصوف وتفيد التوضيح كقولك (جاءني رجل ظريف) أو التخصيص كقولك (جاءني زيد الظريف)، ففي حين في الأولى أفادت الصفة توضيح الذي جاء ، جاءت الصفة في الثانية لتخصيصه أي زيد الظريف وليس

[٧] دلائل الإعجاز، (ص٢٧)

[٨] المرجع السابق، ص٢٨

غيره .وأن هناك صفة ليست للتوضيح ولا للتخصيص وإنما للتأكيد كقوله تعالى ﴿**فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾ [الحاقة: ١٣]

فجعل من يستنكف عن دراسة النحو كمن يعرض عن العلم بكتاب الله عز وجل وسنة نبيه وتمييز الكلام بشكل عام، واستنكر جهلهم به مع خوضهم في التفسير والتأويل، فقد جمعوا بهذا بلاءين عظيمين فأفتوا بلا علم وأفسدوا على الناس دينهم[٩].

وهكذا فقد وضح الجرجاني تصوره للمسلك الذي يمكن من خلاله إدراك الإعجاز القرآنين ألا وهو معاني النحو التي تفتح من خلالها مغاليق المعاني، وتخرج من طياتها أسرار الإعجاز. وهو بذلك انفرد بالبحث في كنه الإعجاز وشواهده مخالفا ما كان سائدا من أن الإعجاز "لا تقوى عليه العبارة، ولا يملك فيه إلاَّ الإشارةَ، وأنَّ طريقَ التعليم إليه مسدُودٌ، وبابَ التفهيم دَونَه مغْلقٌ، وأنَّ معانيَك فيه مَعانٍ تَأبى أنْ تَبْرُز مِن الضَّمير، وأنْ تَدِينَ للتبيينِ والتَّصوير[١٠]"

ثانيا: الشمول

"ذاك لأنَّ منَ البعيد أَنْ يكونَ في جملةِ النظْم ما يدلُّ تارةً ولا يَدلُّ أُخْرى"[١١] بهذه القاعدة الواضحة أرسى الجرجاني خصيصة من أهم خصائص منهجه في تأصيل نظرية النظم، إذ أنه لا استثناء في أمر النظم، فمتي سنّت قاعدة من قواعده وجب أن تندرج على ما تحتها من أمثلة وشواهد، وقد جاء تقريره هذا في باب التقديم والتأخير مستنكرا على من يصنفه إلى حسن وقبيح "واعلمْ أَنَّ مِن الخطإ أَنْ يُقْسَم الأَمرُ في تقديمِ الشيءِ وتأخيرِهِ قسميْن، فيُجْعَلَ مفيداً في بعضِ الكلامِ، وغيرَ مفيدٍ"[١٢]. ويمثل على ذلك أنه إذا اختص تقديم المفعول مثلا بفائدة لا تتحقق بتأخيره لزم أن توجد تلك الفائدة في كل حالات التقديم، وقد مثّل على ذلك بالتقديم بسبب الاستفهام بالهمز، فإن قلت: أفعلت؟ فقدمت الفعل أردت أن تشكّ في وجوده، وإن قلت: أأنت فعلت؟ فقدمت الاسم كان الشكّ في الفاعل من هو، فالفعل مؤكد محقق أما الفاعل فهو الذي مناط الاستفهام، وهذا يندرج على همزة التقرير، ومثاله قوله تعالى على لسان قوم إبراهيم ﴿**قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾ [الأنبياء: ٦٢] إذ لا يخفى أن سؤالهم لم يكن من أجل أن يقرّ أن الأصنام قد تحطمت، وإنما من أجل أن يقرّ أنه هو من حطمها، والدليل على ذلك أنه أجاب ب ﴿**قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا**﴾ [الأنبياء: ٦٣] أذن فالسؤال عن الفاعل، ولو كان عن الفعل لقال: فعلتُ أو: لم أفعل. إذن فلا بد عنده من فائدة وزيادة معنىً لكل تقديم أو

---

[٩] المرجع السابق، (ص٢٨-٣١)

[١٠] المرجع السابق، (ص٦٥)

[١١] المرجع نفسه، (ص١١٠)

[12] المرجع نفسه، (ص١١٠)

تأخير، ولا بدّ من سبب وتعليل، وهذا يندرج على كل قاعدة في إطار النظم لتستوعب كل آي القرآن الكريم لا النموذج الذي استدلّ به فحسب.

ثالثا: الاستقراء

"صحَّ أنْ لا غنى بالعاقلِ عن معرفة هذه الأمور، والوقوف عليها، والإحاطةِ بها، وأنَّ الجهةَ التي منها يقفُ، والسببَّ الذي به يَعْرِفُ، استقراءَ كلامِ العربِ وتتبع أشعارهم والنظر فيها. وإذا قد ثَبتَ ذلك، فينبغي لنا أنْ نبتدئ في بيانِ ما أرَدْنا بيانَه، ونأخذَ في شرحه والكشف عنه"[١٣]

صرّح الجرجاني من خلال هذا النصّ بمسلكه في استقراء أقول العرب وأشعارهم، وتحليلها ودراستها ،وذلك بغية التمهيد لتأصيل قواعد النظم ، ومما يلاحظ أن في دلائل الإعجاز من الشواهد الشعرية وكلام العرب أكثر مما فيه من الشواهد القرآنية[١٤] ، بل وأكثر مما فيه من القواعد والقضايا المنهجية ، وذلك أنه يقعد القاعدة ثم يختبرها على أكبر عدد من أقول العرب واشعارهم ، ثم ينصرف بها إلى غاية ما يريد وهو الكشف عن "دلائل الإعجاز في آي القرآن الكريم ".فقد وضع عددا من القواعد العامة تتعلق بترتيب الكلام ونظمه صنفها في أبواب وهي التقديم والتأخير ، والفصل والوصل ، والتعريف والتنكير ، والقصر والاختصاص وجعلها أركانا وركائز لنظرية النظم وفرّع عنها كثيرا من القواعد الجزئية بحيث تحتكم إليها النصوص من حيث الجودة والضعف والحسن والقبح ، وهكذا فأنه ليس من الضروري أن يتناول الجرجاني كل القرآن الكريم ليثبت شواهد الإعجاز فيه ، فقد تأصلت القواعد ووُضعت القوانين ، وأُلقيت المفاتيح في أيدي الباحثين ،فما عليهم إلا أن يحتكموا لنظريته ليستخلصوا الفوائد ويلتمسوا أسرار البلاغة من منبعها . وأمثلة ذلك كثيرة تم إدراجها جميعا في الجدول الوارد في المبحث السابق، إلا أنه لا ضير من تناول بعضها بالتفصيل لبيان كيفية استقرائه للنصوص، وتطبيقها على آي القرآن الكريم:

المثال الأول : يؤصل الجرجاني قاعدة في فروق الخبر[١٥] وهي أن الإثبات الذي يفيده الخبر إذا كان بالاسم يختلف عنه إذا كان بالفعل ، فالخبر حينما يكون اسما فإنه يفيد الثبوت دون أن يتجدد ويحدث شيئا فشيئا ، كقولنا زيد طويل أو زيد منطلق ، فالمعنى هنا إثبات الانطلاق أو الطول لزيد ، و وجودهما على الاطلاق، أما الفعل فإنه يفيد معنى التجدد والحدوث شيئا فشيئا ، فإذا قلنا زيد "ينطلق" فإننا نوحي بأن الانطلاق في تجدد مستمر ، كأنه الآن ينطلق ، أو ها هو ينطلق، أو هو دائما ينطلق !.ثم يحث الدارس على تأمل البيت التالي ليدرك ما في القضية من لطف :

---

[13] المرجع السابق، (ص٤١)

[14] المرجع السابق، (ص١٧٤)

[١٥] ينظر: أحمد سيد محمد عمار، **نظرية الإعجاز القرآني وأثرها في النقد العربي القديم**، دار الفكر، ط (١٩٩٨/١)، (ص٢٥)

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا ** لكن يمرّ عليها وهو منطلق[١٦].

فمعنى البيت يقتضي أن يكون الخبر مثبتا مطلقا وفي كل حال، لذلك عدل عن أن يقول وهو ينطلق إلى وهو منطلق، أي منطلق دائما وبشكل ثابت. ثم يأتي للشاهد القرآني ، إذ أنه لا أفضل منه في إيضاح الفرق بينهما ، وأن أحدهما لا يصلح مكان الآخر ، وهو قوله تعالى ﴿ **وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ**﴾ [الكهف: ١٨] إذ امتنع الفعل هنا لأنه يفيد معنى الحركة والتجدد وهذا يتنافى مع حال الكلب الباسط ذراعيه بشكل دائم وثابت ، فجيء بالاسم لأنه يقتضي ثبوت الصفة من غير مزاولة .ثم يقرر كعادته أن هذا ينطبق على كل الحالات المماثلة ، أي أن الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه ، وكذلك الفعل يقع حيث لا يصلح الاسم مكانه .فلكل منهما معنى ودلالة تختلف عن الآخر .

المثال الثاني : في باب فروق الحال ذكر الجرجاني أن الحال حينما كون جملة فإنها تجيئ بالواو أو بدونها ،ويسرد لذلك أمثلة من الكلام المحكي[١٧] ، ثم يضع قاعدة للتمييز بين ما يقتضي وجود الواو وما لا يقتضي وهي أن الحال إذا كانت مبتدأ وخبر فإنها غالبا ما تجيء بالواو ، كأن نقول مثلا :جاءني الطفل وهو خائف، فإن كان المبتدأ من جملة الحال ضميرا لا يصلح إلا أن تأتي بالواو ، كأن نقول مثلا : جاءني وقلبه يرتجف، أو جاءني وهو يرتجف، فإن امتنعت الواو في هذه الحال لم يكن من البلاغة في شيء ،أما إن كان خبر المبتدأ ضمير تقدم على المبتدأ فالأغلب أن تأتي بغير الواو كقولنا مثلا : رأيته في عينيه الدموع، واستشهد بقول الشاعر:

إذَا أنْكَرَتْني بَلدةٌ أوْ نَكِرْتُها ... خرجْتُ مَعَ البازي عليَّ سَوادُ.

وقول شاعر آخر:

فاشرب هنيئا عليك التاج مرتفقا في رأي غمدان دارا منك محلالا.

وقول لشاعر ثالث:

لقد صبرت للذل أعود منبر تقوم عليها في يديك قضيب.

وكذلك فإن الحال لا تقترن بالواو إذا كان الخبر مقدما على المبتدأ في جملة الحال، دون أن يكون ظرفا ولكنه أقل شيوعا كقول الشاعر: إذا أتيت أبا مروان تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم

فجملة: حاضراه الجود مكونة من مبتدأ وخبر ولكن الخبر تقدم على المبتدأ فأضفى حسنا لا يحصل لو جاء الخبر متأخرا عنه.

وإن كانت جملة الحال من فعل وفاعل وكان الفعل مضارعا مثبتا غير منفي لا يوشك أن يأتي بالواو، كقولنا: جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه، واستشهد لذلك بأبيات من الشعر، ثم جاء بالشاهد القرآني:

---

[١٦] ينظر: مصطفى صادق الرافعي، **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية**، دار الكتاب العربي –بيروت، الطبعة التاسعة ١٩٧٣م، (ص١٥٦-١٦٠)

[١٧] ينظر: جمال الدين عبد العزيز شريف، **جمال النظم القرآني**، مجلة الداعي الشهرية، دار العلوم، ١٤٣٣هـ[١٧]

﴿**وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾ [الأعراف: ١٨٦] ليقعد القاعدة في شكلها النهائي ثم ينهي الحديث عن القضية.

إذن فقد طبق الجرجاني منهجه الاستقرائي على كل ما جاء به من قواعد في إطار النظم، فأصبح من السهل على طالب العلم أن يرجع إلى أصل القاعدة ويدرس تطبيقاتها ثم يسقطها على ما يشاكلها من نصوص. ويذكر أن الجدول المدرج في المبحث السابق حوى كل الشواهد القرآنية التي تطرق إليها الجرجاني في سياق شرحه للنظرية.

رابعا: التدرج في الطرح

يتبع الجرجاني أسلوبا متسلسلا في معالجته للقضية التي يطرحها، ابتداء من القضية الكبرى التي ألف من أجلها كتابيه أو فلنقل كتبه الثلاثة[١٨]، وهي ترسيخه لفكرة النظم، ومرورا بكافة المباحث الجزئية التي تضمنتها النظم.

فلا يشقّ على الدارس أن يلحظ التدرج الذي بنى من خلاله نظرية النظم حين ابتدأ بالحديث عما سمي لاحقا بعلم البيان في كتاب أسرار البلاغة ، فتناول اللفظ والمعنى ، والتجنيس ، والسجع ، والحشو، والتشبيه والتمثيل والاستعارة ، وعن الأخذ والسرقة وعن المجاز العقلي، وعيرها من فنون البلاغة ، حتى يعرفها للدارس وينمّي قدرته على إدراكها وإسقاطها على النصوص المختلفة، ثم ينتقل إلى الحديث عن فكرة الإعجاز ، فيفند ما يخالف مذهبه فيها بطريقة طرح النقيضة والرد عليها بالحجج العقلية والشواهد الأدبية ، ثم يخلي الساحة لما يود إقناع الدارس به ، وهو أن سرّ التفوق في النص الأدبي ، والإعجاز في التنزيل الرباني هو النظم ولا شيء غيره ،وفي أثناء طرحه لقضايا النظم يتبع الأسلوب نفسه ، وهو طرح القضية ثم الشروع في مناقشة أجزائها شيئا فشيئا ، وهذا من شأنه أن يسهل على الدارس فهم مباحثه بطريقة أجلى ، والتفريق بين فروعها المختلفة وقواعدها المفصلة ، فعندما طرح قضية "إنما" بدأ بالشاهد القرآني ثم الشعري ليستدل على معناها، ويناقشه ثم يقرر أن معناها هو "ما ،إلا " كما في قوله تعالى ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ**﴾ [الأعراف: ٣٣]**أي** ما حرم إلا الفواحش ، فهي بهذا المعنى تأتي إثباتا لما بعدها ونفيا لما سواه .ثم ينتقل بكل خفة إلا التفريق بينها وبين "ما و إلا " وأثار فكر الدارس ليميز بين أن يكون الشيء معنى للشيء ، وأن يكون الشيء نفسه ، ويرمي بذلك إلى القول أن "ما وإلا" يأتيان بمعنى "إنما" ولكن لا تنطبق عليهما كل أحكامها فإن صح أن نقول : إنما ذلك درهم لا دينار ، لا يصح القول : ما هذا إلا درهم لا دينار. وإن صح القول أن ما من إله إلا الله، لم يكن إنما من إله الله شيئا من الكلام! ثم يقفل هذا الجزء ليفتح الباب على جزء آخر وهو أن "إنما" تأتي لخبر لا يجهله المخاطب،

[١٨] الاسرار والدلائل، إضافة للرسالة الشافية، فقد اشتركت مع صاحبيها في بلورة فكرة النظم وإيضاحها، ولم تجد الباحثة بدا من الاستعانة بها، وقد وجدت مطبوعة مع كتاب دلائل الإعجاز في الطبعة التي حققها محمود شاكر، فتآلفت مع محتوياتها وانسجمت مع مباحثه فهي لا تعدو أن تكون جزءا من فكرة النظم المتكاملة.

ولا ينكره، فتأتي من باب التذكير والتنبيه على أمر معلوم[١٩] كقوله تعالى ﴿**إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا**﴾ [النازعات: ٤٥] ثم يطرح قاعدة جزئية أخرى بخصوص "إنما" وهي علاقتها بـ "أن، إلا" والفرق بينها وبينهما. فأورد من الشواهد القرآنية ما يجلي المعنى دون عناء، كمثل قوله تعالى ﴿ **قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ**﴾ [إبراهيم: ١٠]، فلم يقل "إنما" أنتم بشر مثلنا، لأنهم رأوا أن الرسل بادعائهم النبوة قد جعلوا أنفسهم فوق البشر، فأرادوا أن يخبروهم بأنهم بشر ليس إلا، وهم يتوهمون أن الرسل تنكر ذلك وتدعي خلافه. ثم يتدرج في إثبات المعاني المختلفة لـ "إنما " لينتقل إلى جزء آخر وهو أنها تفيد إثبات الفعل لشيء ونفيه عن غيره، كأن تقول: إنما جاءني زيد، فتعني أن الذي جاء هو زيد بعينه وليس عمروا مثلا.

وهذا الذي ذكرنا آنفا يندرج على جل المباحث التي عالجها الجرجاني ضمن طرحه لقضايا النظم، فهو لا يطرح الفروع دفعة واحدة، ولا يطرحها مع الأصول، ولا يخلط بينها، ولا ينتقل من قضية إلى أخرى حتى ينتهي من مناقشتها من أطرافها المختلفة ونواحيها المتعددة. وهذا من شأنه أن يسهل على الدارس فهم الجزئيات والفروع، عدا عن القواعد الكلية التي تساعده في دراسة النصوص الأدبية وتدفع به إلى إدراك الإعجاز والبلاغة القرآنية.

فقد قدّم من خلال كتابي دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة فكرة النظم واضحة المعالم بمنهجية علمية متفوقة،[٢٠] تدرج من خلاله بطرح القواعد العامة في النظرية، وتأصيلها وتثبيتها، ثم طرح القضايا الجزئية فيها، مستندا في ذلك كله إلى الأدلة والشواهد من القرآن الكريم ذاته ومستعينا بكلام العرب وأشعارهم. فقد وظف الجرجاني كل ما لديه من الملكة النقدية والقريحة اللغوية، والمعرفة العميقة بالنحو ومعانيه وظفها جميعا لخدمة فكرته الكبرى ألا وهي "أن الإعجاز قائم بالنظم ليس إلا".

المصادر والمراجع

أحمد، سيد محمد عمار، نظرية الإعجاز القرآني وأثرها في النقد العربي القديم، دار الفكر، ط (١٩٩٨/١).

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، دلائل الإعجاز في علم المعاني، القاهرة، المحقق: محمود

[١٩] ينظر: العشماوي، محمد زكي، **قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،١٩٧٩، (ص٣٥٧)

[٢٠] ينظر: محمد مندور، **النقد المنهجي عند العرب**، نهضة مصر للطباعة والنشر، (ص٩١)

محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني، ط٣، (١٤١٣هـ -١٩٩٢).

جمال الدين، عبد العزيز شريف، جمال النظم القرآني، مجلة الداعي الشهرية، دار العلوم، ١٤٣٣هـ.

الرفاعي، مصطفى صادق، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة التاسعة ١٩٧٣م.

العشماوي، محمد زكي، قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث، دار النهضة العربية، ١٩٧٩.

فضل عباس، حسن، البلاغة فنونها وأفنانها، عمان، دار الفرقان، (٢٠٠٧).

الفيل، توفيق، بلاغة التراكيب، مكتبة الآداب، القاهرة، (١٩٩٨).

لاشين، عبد الفتاح، صفاء الكلمة، دار المريخ للنشر، (١٩٨٣).

مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، دار الفكر، بيروت، ط٦(١٩٩١).

المبرد، محمد بن يزيد أبو لعباس، الكامل في اللغة والأدب، القاهرة، دار الفكر العربي، ط٣، (١٩٩٧).

المراغي، أحمد مصطفى، علوم البلاغة، بيروت، المكتبة العصرية، (٢٠٠٩).

مندور، محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب، نهضة مصر للطباعة والنشر.